باترمان هو الاخر يوضح هذه الحقيقة « التقرير الذي اوصى باقامة حاجز بشري قوي وغريب لاجل استعمار واستغلال شعوب وثروات الشرق الاوسط » [السياسة الدولية، عدد ١٠ — ٧٢]. ان هذه هي الخلفية الفكرية لقيام اسرائيل وتطور وتداخل الفكر الصهيوني عبر مراحل تطور ظاهرة الاستعمار ، كفكرة في مؤتمر بال ، ومشروع رسمي في وعد بلفور ، ودولة بعد التقسيم ، اضافة لما تميزت به من ولادة دموية اجلائية لتشكل العارضة الاساسية المتينة لاي بحث جاد في سياسة اسرائيل الخارجية والعوامل المؤثرة فيها .

حينما يناقش المؤلف ظاهرة التخلف في افريقيا كعامل مؤثر في السياسة الخارجية الاسرائيلية ودور الاستثمار الاجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية نجده بسبب من عدم تميزه لمظاهر السياسة عن اهدافها الحقيقية ، واغفاله خصوصيات دولة اسرائيل ، يستخلص مقتبسا « وهذا يؤثر على السياسة الاسرائيلية التي تستغل هذا الوضع ... الخ للمساهمة في القضاء على ظاهرة الفقر التي سببها الحكم الاستعماري والاستغلال الطبقي وعدم كفاية رأس المال !! » ص ٢٧ ، بينما تكتب الشؤون السوفياتية الدولية « ولما كانت اسرائيل تعاني عجزا في مواردها المالية فانها تمنح القروض استثناء وتعتمد على الدول الغربية لتمويل المشاريع الافريقية الاسرائيلية المشتركة » [عن دراسات عربية عدد ١٠ — ٧١] . وهنا تتوضح أهداف سياسة اسرائيل وحقيقة مساهمتها في التنمية الاقتصادية لبلدان افريقيا ولمصلحة من ؟ وفي مكان اخر يقتبس ايضا « وتقدر بعض المصادر ان المعونة التي تقدمها اسرائيل لافريقيا لا تمثل سوى ٥ ٪ من المعونات الخارجية للقارة » ، ويستخلص « وهذا يدل على ضعف المساهمة الاسرائيلية في مجال التنمية الاقتصادية في افريقيا التي تقوم أساسا على التصنيع الثقيل والقروض والمعونات الضخمة » . لا يكتفي بالتناقض بين الاقتباسين بل يضيف « الامر الذي لا تقدر عليه اسرائيل » .. ترى هل يوحي المؤلف بان اسرائيل لو كانت تقدر على تحقيق التصنيع الثقيل لحققته ! ولو صح ذلك كيف وبأي آفاق ... ان التنمية والتصنيع الثقيل تتطلبان تكوينا ابتدائيا لرأس المال وتخطيطا شاملا لموارد البلاد . وسيطرة كلية عليها كما في البلدان المتخلفة التي تنشد النمو وهذا ما لم تستطع ان تنجزه أية دولة في العالم خارج حلقات التطور الرأسمالي، الا عبر تخطيط اشتراكي علمي والذي يفصم جميع الحلقات التي تربط البلد بالاقتصاد الرأسمالي ، وتحت قيادة وطنية تقدمية. فهل تريد ذلك اسرائيل او تقدر عليه حكومات افريقيا خاصة المتعاونة منها مع اسرائيل .

ان المرتكزات الحقيقية للسياسة الاسرائيلية الخارجية تكمن في العلاقة العضوية بينها وبين الامبريالية خاصة الامريكية منها ، لتمثل عبر تقسيم العمل الدولي وضرورات السوق الرأسمالية اليومية قاعدة اقتصادية سياسية للولايات المتحدة، وبشكل اكثر وضوحا « والسياسة الاسرائيلية تجاه المناطق التي بدأ الاستعمار الامريكي يحتل له مراكز فيها بعد الحرب العالمية الثانية قائمة بالدرجة الاولى على تأمين الشروط اللازمة لاستمرار هذا النفوذ » [السياسة الدولية عدد ١٠ — ٧٢] . وهذا بالضبط ما يفسر دور اسرائيل تجاه اقتصاديات افريقيا . الابقاء عليها او تطويرها ضمن الاشكال الاقتصادية التي تشكل ارضية للاستعمار الامريكي الجديد .

وعندما ينتقل الكاتب للحديث عن المؤسسات المؤثرة في السياسة الخارجية وقراراتها يؤكد « وعندما تعرض القرارات على الكنيست فيكون ذلك بمثابة التغطية الديمقراطية لان تأثيره محدود في المجال الخارجي » ص ٤٩ . ليكشف بذلك عن عجز الكنيست في تقرير السياسة الخارجية بل يحصر دوره في التأييد الشكلي للقرارات . بينما يستخلص مرة اخرى « ولا يخفى ان درجة التعليم المرتفعة في الكنيست وكذلك عامل السن قد أضفى نضجا نسبيا واضحا في مناقشات الكنيست في الشؤون المختلفة » ص ٧٢ . اي مناقشات يقصد وقد اخبرنا ان القرارات تعرض للتغطية الديمقراطية فحسب . ثم ماذا يقصد بالنضج ووضوحه ؟ اذا كان يقصد ان تقدم السن هو سمة للنضوج ، فان الانسان يكون بكامل توقده الفكري في الثلاثين من عمره . ان مثل الاسكندر ونابليون ، وماركس ، ولينين تتبين قدراتهم غير المحدودة وتوقدهم في فترة الشباب — اما اذا كان يقصد بالنضج هو الخبرة المكتسبة لدى شيوخ الكنيست وشيخاته فان [مراجعة جـ. جانسن في شؤون فلسطينية عدد ١٥، ٧٢] تكشف عكس هذا الاستنتاج « واذا اعترف بن غوريون بهذه الحقائق لما بقي هناك سبب لمجيء اسرائيل الى الوجود ما دامت مثل سائر الدول ،